تحرك عاجل

تأجيل محاكمة مصور صحفي مرة أخرى

تأجلت محاكمة المصور الصحفي محمود أبو زيد، المعروف بلقب "شوكان"، حتى 26 مارس/آذار. وقد قضى أربعة أيام في الحبس الانفرادي. وهو سجين رأي معتقل لسبب وحيد هو ممارسته السلمية حقه في حرية التعبير.

إذ أجلت السلطات القضائية المصرية، في 6 فبراير/شباط، محاكمة **محمود أبو زيد**، المعروف بلقبه "شوكان"، حتى 26 مارس/آذار. وستعقد المحاكمة في "محكمة معهد سجن طرة"، بالقاهرة، ما يثير بواعث قلق إضافية بشأن نزاهة محاكمته وتقويض مبدأ افتراض البراءة. فقد اشتكى متهمون سابقون حوكموا أمام هذه المحكمة حول إجراءاتها، التي شملت الجلوس خلف حاجز زجاجي، قالوا إنه يحول دون متابعة سير الإجراءات بالصورة المناسبة والمشاركة في الدفاع.

وأودع شوكان الحبس الانفرادي لأربعة أيام، مساء 5 فبراير/شباط، لامتلاكه هاتفاً محمولاً: حيث وجدت السلطات أثناء تفتيشها الزنزانة أنه يشارك معتقلين آخرين في هاتف قال أحدهم إنه له، ولكن سلطات السجن قطعت بأن الهاتف ملك شوكان. وفي الحبس الانفرادي، منعت عنه الزيارات العائلية، ولم يعط سوى القليل من الخبز وكمية قليلة من الماء القذر كل يوم، وكان عليه استخدام دلو بدلاً من المرحاض.

ومحمود أبو زيد معتقل منذ 14 أغسطس/آب 2013، عندما قبض عليه أثناء تصويره فض اعتصام "رابعة العدوية" في القاهرة عن طريق العنف. وهو الصحفي المصري الوحيد الذي احتجز لفترة تزيد على 850 يوماً، بما يتجاوز الفترة القصوى للتوقيف السابق على المحاكمة البالغ سنتين، طبقاً للمادة 143 من "قانون الإجراءات الجنائية المصري".

ويواجه محمود أبو زيد تهماً ملفقة أنكرها جميعاً. وما زال محروماً من الرعاية الطبية، رغم أن صحته تتدهور نتيجة إصابته بداء التهاب الكبد ج. وقد ناشدت عائلته الادعاء العام تكراراً للإفراج عنه لأسباب طبية.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنكليزية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- لدعوة السلطات المصرية إلى إسقاط جميع التهم الموجهة إلى محمود أبو زيد والإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط، نظراً لكونه سجين رأي معتقلاً لسبب وحيد هو ممارسته السلمية حقه في حرية التعبير؛
- دعوتها إلى ضمان معاملته معاملة إنسانية.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 22 مارس/آذار 2016 إلى الجهات التالية:

النائب العام
نبيل صادق
مكتب النائب العام
مدينة الرحاب
القاهرة الجديدة،
جمهورية مصر العربية
طريقة المخاطبة: سعادة المستشار

رئيس الجمهورية
عبد الفتاح السيسي
مكتب الرئيس
قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس رقم: 1441 391 2 202+ .
البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg
تويتر: @AlsisiOfficial
طريقة المخاطبة: سيادة الرئيس

ونسخ إلى:
نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان
ماهي حسن عبد اللطيف
وزارة الشؤون الخارجية
كورنيش النيل، القاهرة
جمهورية مصر العربية
فاكس رقم: 9713 574 2 202+ .
البريد الإلكتروني: Contact.Us@mfa.gov.eg
تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين لمصر في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:
الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ. وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: 14/243؛ ولمزيد من المعلومات،
https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/2534/2015/en/

تحرك عاجل

تأجيل محاكمة مصور صحفي مرة أخرى

معلومات إضافية

محمد أبو زيد مصور صحفي مستقل قبض عليه أثناء قيامه بمهمة تصوير لصالح وكالة التصوير البريطانية "ديموتيكس" أثناء تغطيته فض اعتصام رابعة العدوية بالقوة من قبل قوات الأمن المصرية، في 14 أغسطس/آب 2013. وأبلغت الوكالة النيابة العامة بأنه كان يعمل لديها في ذلك الوقت، ولكنه ما زال معتقلاً.

وقد جرى تجديد أمر توقيفه باستمرار منذ القبض عليه، من أجل استجوابه وإجراء النيابة العامة التحقيقات اللازمة. ويجيز "قانون الإجراءات الجنائية المصري" حبس الأشخاص احتياطياً قبل المحاكمة لمدة تصل إلى ستة أشهر، إذا ما وجهت إليهم تهم صغرى (جنح)، أو 18 شهراً إذا ما اتهموا بارتكاب جرم جنائي، وسنتين إذا ما كانت عقوبة الجرم المزعوم السجن المؤبد أو الإعدام (المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية). وقد تجاوزت فترة اعتقال محمود أبو زيد الحد الأقصى لفترة الحبس الاحتياطي بموجب القانون المصري. وتقدم محاموه بمناشدة للإفراج عنه فوراً ولكن بلا طائل.

وقال محمود أبو زيد إن الشرطة والجنود ضربوه في اليوم الأول من احتجازه، وفي 17 أغسطس/آب، أثناء نقله إلى سجن أبو زعبل. وحسبما فهم، قاموا بلكمه وركله، وبضربه بالهراوات. وأبقي عليه في شاحنة متوقفة تابعة للشرطة طيلة ثماني ساعات في درجات حرارة جاوزت 30 درجة مئوية، دون طعام أو ماء أو هواء نقي، عندما وصل إلى سجن أبو زعبل. وفي أبريل/نيسان 2015، كتب رسالة نشرتها منظمة العفو الدولية ووصف فيها الأوضاع المزرية، وأشار إلى اعتقاله غير المحدود بأجل واصفاً إياه بأنه "لا يطاق نفسيا".

وكان من المفترض أن تبدأ محاكمة محمود أبو زيد في 6 فبراير، مع 738 متهماً آخر. ولكن أجلت محاكمته في 12 ديسمبر/كانون الأول، وعلى ما يبدو لإفساح المجال أمام عمليات البناء لتوسعة أقفاص المتهمين نظراً لأن المسؤولين في المحكمة أدركوا أن قاعة المحكمة ضيقة المساحة ولا تتسع لجميع المتهمين. واتسمت الإجراءات المتخذة ضد شوكان بالجور. فقد حيل دون اطلاع المحامين بصورة متكررة على وثائق مهمة تتعلق بالقضية، بما في ذلك لائحة الاتهام. وجعل هذا من الصعب عليهم إعداد دفوعهم. كما إن المحاكمات الجماعية تجعل من الصعب ضمان الحق في محاكمة عادلة لكل متهم. وقد استخدمت السلطات المصرية المحاكمات الجماعية لاستهداف جماعات المعارضة، حيث واجه العديد ممن يحاكمون تهماً ملفقة دونما اعتبار لإثبات المسؤولية الجنائية لكل متهم.

إن مصر دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي تحرِّم مادته التاسعة الاعتقال التعسفي. وتكفل المادة 19 من العهد الحق في طلب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين. كما تكفل المادة 14 حق كل شخص في محاكمة نزيهة وعلنية أمام هيئة مؤهلة ومستقلة ومحايدة مقامة بموجب القانون. كما تكفل المادة حق كل شخص يواجه تهماً جنائية في أن يبلغ على وجه السرعة بطبيعة التهم الموجهة إليه وسببها، وحقه في الوقت والتسهيلات على نحو كاف لإعداد دفاعه؛ والحق في أن يحاكم بحضوره؛ والحق في أن يتفحص، أو أن يكون قد تفحص شهود الادعاء.

الاسم: محمد عبد الشكور أبو زيد ("شوكان")
الجنس: ذكر